آليات تعزيز أخلاقيات العمل الجمعوي في الجزائر

ط/د. علي ساحي . جامعة عمار ثليجي الأغواط
الأستاذ المشرف : د. بكاي رشيد . جامعة عمار ثليجي الأغواط

الملخص : نهدف من خلال هذه الورقة البحثية؛ إلى الوقوف على الإطار الأخلاقي الذي يستند عليه العمل الجمعوي؛ وأهم المعوقات التي تحول دون الالتزام بهذه الأخلاقيات مع التعريج على مختلف المواثيق والتشريعات،التي تحدد الإطار الأخلاقي للعمل الجمعوي؛ و بيان مختلف المصادر الداعمة والمحددة للسلوك الإنساني القويم للأفراد في ممارستهم للعمل الجمعوي، وهذا نتيجة لما يعانيه العمل الجمعوي من اختلالات في المنظومة الأخلاقية. ما أثر سلبا على سمعة العمل الجمعوي، وكذا ما يقره الرأي العام الجزائري من حين إلى آخر ، من وجود تجاوزات تحيد عن الرسالة الجمعوية.

الكلمات المفتاحية: الأخلاقيات، القيم، المجتمع المدني،الجمعيات

Abstract:

The objective of this paper is to identify the ethical framework on which social action is based; the most important obstacles to the adherence to this ethic are the various conventions and legislations that define the ethical framework of collective action; and the statement of the various supportive and specific sources of human behavior of individuals In the exercise of communal work, and this is the result of associative work imbalances in the system of ethics, which has negatively affected the reputation of the work of the assembly as well as what is endorsed by Algerian public opinion from time to time, besides to the existence of excesses deviate from the associations message.

key words : the ethics/morals , vaules, the community, the associations

تقديم :

تعرف مختلف المجتمعات على اختلاف الأمكنة، وكذا على مدار الأزمنة ما يعرف بالعمل الجمعوي الذي كان ولازال له دور في غرس العديد من القيم، لذلك فالعمل الجمعوي هو تركيبة فلسفية أخلاقية اجتماعية في مقامها الأول، ويعمل النشاط الجمعوي على نشر رسائل التعاون والتآخي وحب الخير للآخر... ويعمل القائمون على العمل الجمعوي أيضا؛ على إضفاء صورة حسنة مؤثرة عن العملاء(الفئات المستهدفة) ؛ حتى ينهلوا من مختلف الرسائل الجمعوية؛ وهذا ما يعرف بالفلسفة المهنية كون الجمعيات، هي تنظيم مثلها مثل باقي المنظمات؛ والمؤسسات في المجتمع.

أن أي مؤسسة أو منظمة لديها رؤى وقيم من المعتقدات، يعمل كل الأفراد على احترامها ضمانا لتحقيق وبلوغ الأهداف، وبخلاف المنظمات الأخرى التي دائما ما يكون هدفها ربحي،فإن الجمعيات تحمل في أهدافها النزعة الإنسانية، التي تتمثل في الرعاية واحتضان فئات المجتمع، والسهر على ضمان الأداء الاجتماعي والإنساني نحوهم؛ بغية إحداث التغير المقصود تماشيا ومع النظم الاجتماعية والتمييز بين ما تتضمنه من تعاليم الجماعات وأعرافها ، وفق ما تنص عليه ديانتهم ومع التمييز بين الصواب والخطأ.

لذلك كان لزاما على أي جمعية مهما كان طابعها الإنشائي، التحلي بالأخلاق والقيم داخل التنظيم الجمعوي أو في علاقتها مع العملاء أو مع المحيط الاجتماعي، (السياق) أو مع شبكة العالم الخارجي والالتزام بالأخلاق والقيم، يجعل من الجمعية قطبا منيرا في العمل الإنساني؛ ومعيارا لثباتها واستمرارها على المدى البعيد.

والحديث عن الأخلاق يقودنا للحديث عن دستور أخلاقي ينظم العمل الجمعوي بطريقة نموذجية .

إن الفرد في المجتمع مدفوعا تلقائيا نحو العمل الخيري، وإن انتماءه إلى العمل الجمعوي يجعله ينشط داخل دائرة تتحدد فيها المسؤولية الجماعية،وهذه الأخيرة لا تلغى مسؤولية الأفراد فالمحاسبة والرقابة لا يمسان فقط المناصب الحساسة، (رؤساء عامون،رؤساء لجان) وعليه فالمسؤولية الجماعية تتحقق بإحساس الأفراد أنهم هم من يصنعون التغيير؛ وإنّ صلاح المجتمع يبدأ منهم.

وأمام تزايد العدد الكبير للجمعيات اليوم في الجزائر؛ وإن كان هذا مؤشرا جيدا في التنمية إلاّ أنه ساهم في وجود ممارسات يومية تكاد توصف باللاأخلاقية شكلت عائقا أمام فعاليتها ومن بينها البيروقراطية في التسيير،نهب المال العام، استغلال إمكانيات الجمعية للمصلحة الشخصية، نسج علاقات مشبوهة، توظيف العمل الجمعوي في الحقل السياسي، وغيرها من السلوكيات التي تحيد عن فلسفة العمل الجمعوي تاركة صورة نمطية تنعكس على الفعل الاجتماعي للجمهور.

وأدت الثورة التكنولوجية اليوم –خاصة مع تجاوزها لكل الحدود الجغرافية – قفزة نوعية في جميع المجالات إلاّ أن رياحها حملت معها مفاهيم جديدة دخيلة على العمل الجمعوي،الأمر الذي جعلنا نفقد الكثير من القيم ونكتسب عادات لا صلة لها بديننا ولا تقاليدنا ولا حتى في أعرافنا ما أحدث اليوم صراعا وتشابكا وخلطا في مناهجنا، ليس على حساب العمل الجمعوي فحسب، بل تعداها إلى المجتمع ككل.

هذه الورقة البحثية هي محاولة علمية لا تستهدف فقط إثراء التراث النظري،إنها استجابة للواقع الجمعوي الجزائري الذي نعيشه اليوم ومن هنا نتساءل: **كيف يمكن أن نعزز القيم الأخلاقية في العمل الجمعوي وتجسيدها في أرض الواقع؟**

المحور الأول: مدخل مفاهيمي

1 -الأخلاق : لغة: جمع خُلق وهو السجية، أو العادة، أو الطبع[1].واصطلاحا هي:"مجموعة من القواعد العامة التي ترعاها منظمات المجتمع المدني أعضاء ومناصرين في ما يتعلق بمشاركتهم في المنظمة أو في أنشطتها، والتي يوافق عليها الأطراف بملإ إرادتهم في أحسن الأحوال، وقد تدرج بعد ذالك في القانون، وتعلن هذه المدونة أيضا المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسلوكيات والمعايير التي يصعب إدراجها في القوانين"[2].

2- القيم :القيمة لغة:من قيم الشيء تقييما؛ إذا قدّر قيمته؛ أمّا مدلولها المادي فهي خاصية تجعل الأشياء مرغوبا فيها فالنبالة مثلا لها قيمة عظمى لدى الارستقراطي[3]. أمّا اصطلاحا:فيعرفها (**وليم** جوردن W.Goron) "أنّها الأشياء المفضلة أو المعتقدات التي تحتفظ بها المهنة عن الناس والطرق المناسبة للتعامل بينهما وتمتاز قيم الممارسة بأنها قواعد عامة تحدد وتوجه السلوك المناسب في المواقف المختلفة،وهي تمثل شيئا مثاليا يلتزم به الممارسون.كما تمثل الأشياء أو السلوك الذي يعبر عن القيمة بمعنى رمزي"[4].القيم:في أقرب تعريف لموضوعنا من منظور الخدمة الاجتماعية" هي كونها مجموعة المبادئ الأساسية أو الأخلاقية التي يلتزم بها الأخصائيون الاجتماعيون "[5].

وتعرفُها **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** في دليل المنظمات غير الحكومية نشرته على موقعها بأنها تلك المعتقدات والمبادئ القوية التي تعدُّ دليلا يقود للتخطيط والأداء الذي يخص المنظمات غير الحكومية، وهي توفر إطار العمل الأخلاقي الذي يسمو عن كونه مجرد سياسة العمل. إذن هي مجموعة المبادئ الأخلاقية، وأنماط السلوك المقبولة التي تضعها المنظمة كإطار يحكم تصرفات وسلوك الإدارة والعالمين بها، وتحدد المنظمة الإطار الأخلاقي الذي يوفر لها مقومات النجاح في تقديم خدماتها"[6].

والقيم من وجهة نظر الباحث هي ذلك المرجع الديني و العرف الاجتماعي المحدد للسلوك الإنساني سواء مع ذاته أو في ارتباطه مع المجتمع أو التنظيم الذي ينتمي إليه .

3- مفهوم المجتمع المدني :إن الإنسان قد عرف المجتمع المدني عبر حقب الحضارات ولكل حضارة لها مايميزها عن غيرها غير أن الشيء الملفت للاهتمام أن لكل مجتمع قيم يتماشى معها ليضمن العيش في سلام ونتساءل هنا كيف نشأت فكرة المجتمع المدني؟ وماذا نقصد بها؟

إن نشوء فكرة المجتمع المدني وليدة الحضارة الغربية ولرؤى المدارس الفكرية الغربية والتي نشأت فيها فكرة "الدولة بوصفها أحد أشكال التنظيم السياسي، والاجتماعي للأفراد داخل المجتمع،فمنذ أن بدأ الفكر الغربي يهجر أفكار العصور الوسطى التي كانت تقوم على فلسفة نظام الإقطاع واستبداد السلطات، ويتجه نحو تبنى أفكار تتفق وعصر النهضة،استنادا إلى نظريات الحق الطبيعي أو الإلهي والعقد الاجتماعي،وبدأت تظهر أفكار تنادي باعتبار المجتمع أسبق من الدولة،وقادرا على تنظيم نفسه خارج الدولة،ومصدر شرعية الدولة ورقيها"[7]وهنالك تعريفات

عديدة يطرحها الباحثون والكتاب العرب والأجانب؛ ف(مارك نيرفين) يربط مفهوم المجتمع المدني بمفهوم المواطن ويعطي بعدا فلسفيا فيقول: "لا أمير ولا تاجر ،بل مواطن "[8] ويشير إلى أن الركيزة الأساسية في المجتمع المدني هم رجال ونساء اجتمعوا في رقعة جغرافية لطرح انشغالات للارتقاء بمستوياتهم الاجتماعية على جميع الأصعدة.

وأما الباحث "كهلان أحمد أبو غانم" فيرى أن المجتمع المدني هو تلك المبادرات الجماعية،ذاتية المنشأ،وذاتية الإرادة، والتي تتم بالإرادة الطوعية الحرة لأصحابها من أجل خدمة مصلحة أو قضية أو للتعبير عن مشاعر مشتركة وتنظيمات المجتمع المدني Civil Society Organizations(CSOs) تشمل الروابط والمؤسسات والجمعيات الأهلية NGOs والنقابات، والتعاونيات، والاتحادات، والغرف التجارية، والصناعية،والأندية والأحزاب؛ وهي تمثل القنوات المثلى للمشاركة،أي للتمنية الاجتماعية "[9].

وهناك تعريفا آخر نراه أكثر شمولية " هو أن المجتمع المدني يعد منظومة في بلد معين أو إقليم محدد،يتخطي الحدود الجغرافية،ليتضامن ويتشابك مع منظمات مدنية أخرى في مختلف دول العالم حيث يكون هناك توافق حول قضية معينة أو مجموعة من المبادئ المشتركة ويهدف إلى التأثير في السياسات العالمية والتأثير في الرأي العام العالمي ويستند الجميع على ثقافة مدنية تحترم التنوع والاختلاف وتقبل الإدارة السلمية للاختلافات والإذعان لقواعد قانونية ومؤسسية "[10].

4- الجمعية: قبل إعطاء تعريف محدد للعمل الجمعوي لابد للإشارة إلى أنه لا يوجد مصطلح موحد يضبط مفهوم العمل الجمعوي،وهذا راجع إلى اختلاف السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وكذلك القوانين المنظمة للنشاط الجمعوي بين الدول، مثلا نجد استخدام مصطلح "المنظمات غير الربحية"في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية و"المنظمات الأهلية أو الجمعيات الأهلية" في الدول العربية، وأحيانا يتم استخدام مصطلح" المؤسسات الاجتماعية"في بعض الدول العربية. وهناك من ينسب تسميه العمل الجمعوي إلى القطاع الذي ينظمها أي إلى"القطاع التطوعي" أو "القطاع المستقل" أو "القطاع غير الربحي"أو"القطاع المعفى من الضرائب" أو القطاع الخيري أو الوقفي، أو "القطاع الأهلي" وهو ما يُعرف في شمال إفريقيا تسمية بـ"الجمعيات".

وعلى الرغم من اختلاف التسميات إلا أن هدف العمل الجمعوي واحد وسوف نشير هنا إلى بعض التعريفات، إذ تعرفه دائرة معارف الخدمة الاجتماعيةN.A.S.W " بأنّه تلك المنظمات التي تسعى لمساعدة الآخرين لتحقيق مستوى أعلى للحياة، والحصول على موارد وخدمات مقابل الأزمات اليومية ويؤكد ذلك (ترومان) إذ يراى أنّه منظمات لا تسعى إلى الربح وهي غير حكومية وتعمل في مجال الخدمات الإنسانية"[11]. أي أنها؛ مؤسسات تقوم أساسا على الجهود الأهلية دون تدخل حكومي وعادة ما تمول هذه المؤسسات من الأهالي أنفسهم بجهود تطوعية أو استثمارية كما تدار بواسطة مجالس أهلية مختارة من الأهالي دون وصاية حكومية"[12].

يُقصد بذلك أن الجمعية " كيان اجتماعي هادف ينشأ من قبل فرد أو أفراد لتحقيق غاية معينة وهذا الكيان

الاجتماعي في تفاعل مستمر مع محيطه ومجتمعه، ولعل هذا ما يميز منظمات القطاع غير الحكومي عن غيرها،إذ أنها توجد أساسا لتحقيق أهداف تنشا وترتبط بذالك المحيط"[13].

- **خصائص النشاط الجمعوي:**

يمكن حصر خصائصها على أنها لا تمارس نشاطا حزبيا أي استقلالها ثم إن وجودها يعد ذاتيا غير خاضع لإدارة الحكومة فهي – غير ربحية تعتمد – على تمويل ذاتي وعلى مجموعات تطوعية محلية، إقليمية، دولية كما أنها تمجد الاحترام المتبادل وتقبل اختلاف الآراء،وتعمل وفق قانون وتنظيم إداري محدد وتهتم بمختلف المشكلات والقضايا التي تهم الجماعة والمجتمع.

المحور الثاني: مصادر أخلاقيات العمل الجمعوي تتحد القيم الأخلاقية الأفراد داخل التنظيم الجمعوي وفقا لما يلي:

1-التقدير العقلي للسلوك:إن الإنسان أثناء الاستعداد لقيامه بتصرف ما،عن طريق ملكة العقل يستطيع التمييز بين الخطأ والصواب بالإضافة إلى التجارب التي خاضها الأفراد في حياتهم وعن طريق الاحتكاك بالشخصيات الدينية والاجتماعية،فهم يستطيعون القيام بأعمال من شانها أن تعزز مكانتكم الاجتماعية وتترك انطباعا حسنا عن الفعل الاجتماعي،هذا بالإضافة إلى ما يتعلمه الفرد من خلال الرعاية الأسرية والمدرسة ...الخ لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنفيه من الأفراد من يقدم تفسيرات يعتبرها منطقية بناء على ذاتيته وتبريرا لسلوكه ومواقفه فيقدم تعليلات يدافع بها ويحاول إقناع الآخرين بذالك فتتنافى مع المعتقد الديني أو العرف الاجتماعي.

2- أعراف الجماعة :إن نشوء أي جماعة داخل حيز جغرافي ما لا يكاد يخلو من وجود مرجع أخلاقي تتماشى عليه الجماعة، وأي خروج عن هذا العرف يؤدي بصاحبه إلى المساءلة وتسليط عقوبات عليه، لذا وجب الحذر في التعاطي مع مكتسبات المجتمع.

3-الديانات السماوية:لا يمكن الإنكار أن للديانات السماوية دورا بارزا في تمنية المجتمعات من خلال ما تتضمنه رسائل كتبها من حث على العطاء والتسامح والتواد والتآلف وبذل الجهد الكبير اتجاه الغير وتوجيه سلوكات الأفراد المنحرفة والمفاهيم الخاطئة والأفكار الهدامة داخل المجتمع وتنويرهم بالعقاب والجزاء الرباني أو تعرضهم إلى العقوبات، وتعتبر هذه المضامين الدينية دعامة يستند عليها العمل الجمعوي من أجل ضبط إطار الأخلاق ونحو تحسين الخدمة الاجتماعية، فالدين هو منبع الأخلاق والقيم والمثل العليا والدافع نحو الشعور بالحب والتعاون تجاه الجماعات الأخرى بعيدا عن الصراع والأنانية والمصلحة الشخصية "فوجود كليات الخدمة الاجتماعية الدينية،ذات التوجيه الديني الثابت لكل من البروستانسيتة والكاثوليكية،ووجود الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الدينية اليهودية والمسيحية،وحركة التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية يؤكد هذا الاتجاه في الخدمة الاجتماعية دور الدين في تعزيز العمل الجمعوي،وأن بعد التنظيم الجمعوي عن الإطار الديني في أي مجتمع يقلل من فعاليته ويحد من وظيفته،وقدرتها على التأثير وإحداث التغير المقصود"[14].

والمتأمل في الدين الإسلامي يلاحظ أنه جمع كل المكارم الأخلاقية جملة واحدة من خلال ما مر به المولى تعالى في الكثير من الآيات التي تدعو إلى فعل الخير والنهي عن الإثم والعدوان والمنكر والرعاية الاجتماعية بصورة إنسانية،وكل هذه الأعمال تدخل في نيل الثواب والأجر والتي تبرز في صورة تكوين جمعيات وفق أهداف متنوعة خدمة لما شرعه الله عز وجل.

ويحمل الدين الإسلامي في مضامينه الصالحة لكل زمان ومكان حوافز تدعو إلى مساعدة الغير من خلال أعمال الصدقة والزكاة والتي ورد ذكرها في الكثير من الآيات مع بيان فضلها وقبل الصحوة التي عرفها العمل الجمعوي في بدايات القرن التاسع عشر لعبت بيوت الله – المساجد – دورا آخرا بحيث كان المسجد يعلب " دور الوسيط بين المانح والفئات المستحقة للمساعدة (...) وكان مؤسسة تعليمية وثقافية واجتماعية،فالتاريخ العربي يقول إنه في فترات غياب الدولة وتردي أحوال المجتمع، كان المسجد مكانا لتلقي التعليم على أيدي متطوعين من العلماء ورجال الدين،ولدينا في ذلك نماذج عديدة في مجتمعنا الإسلامي، تؤكد ذالك من ذلك ما يعرف باسم "الزوايا "في ليبيا والجزائر و"المحضرة " في المغرب وموريتانيا و "الكتاتيب " في مصر والتي كانت جميعها بمثابة بنية تعليمية شعبية اتخذت من المساجد مكانا لها"[15] .

ومرورا بالديانة اليهودية نجد الكثير من الآيات التي تدعو إلى العمل الخيري، والرحمة بالآخرين ومن تلت الآيات نجد :[16]

(من يرحم الفقير يقرض الرب وعن معروفه يجازيه ،طوبى للذي ينظر للمساكين في يوم الشر ينجيه الرب)

وعليه فان التنظيمات الجمعوية مطالبة باحترام المرجع الديني والعمل به، واحترام مختلف الأعراف وتقاليد الجماعات والنظم السائدة في البيئة الاجتماعية، وعدم الانتماء إلى تيارات دينية أخرى تعمل على تهديد السلم الاجتماعي وتمس باستقرار الأمن القومي ويمكن أن نميز في الفكر الديني بين نوعين من القيم:[17]

أ. القيم العلوية المطلقة: تتسم بالخلود والثبات،وتأخذ طابع الالتزام ،حيث لا مجال فيها لاختيار الإنسان أو اجتهاده بشأنها وهي التي تتعلق بأصول الدين،والتي كشفها الله سبحانه وتعالى لعباده في الأديان السماوية من عبادات وعقائد.

ب. القيم النسبية: وهي ما اصطلح عليه الناس لتتناسب مع تصريف أحوالهم وشئون دنياهم، وهذه محل اختيار الإنسان واجتهاده،حيث يطرح الموقف القيمي أكثر من بديل للاختبار،ومن هذا يصبح اختبار البديل المناسب متروكا للفرد نفسه.

وعندما نقف على سبيل المثال على الدين الإسلامي من خلال نصوصه (القران،السنة) نجد أن القيم صالحه لكل المجتمعات وتساير كل زمان ومكان وفيها سرد لقصص الماضي بهدف تعزيز القيم الأخلاقية والاستفادة من أعمال السلف إلى الخلف وهذا من إبداع الخالق ومع على المخلوق سوى التمسك بهذه القيم وإتباع النهج الصحيح صلاحا لنفسه ولمجتمعه.

إن دافع الانتماء إلى التنظيم الجمعوي ينبع وفي كثير من الأحيان من أنفسنا، وهذه الأخيرة تحمل من القيم والمعايير الأخلاقية التي اكتسبتها من الأسرة والمحيط الاجتماعي، وغيرها من المرجعيات التي تحمل في رسالتها حثا

على الأخلاق النبيلة ونشر الخير، فالأفراد عندما ينتمون إلى الجماعة التطوعية تكون لديهم مسؤولية جماعية تخشى من الله عز وجل ويؤنبها ضميرها، فالإنسان المتطوع يبحث عن الثواب الذي ضمنته مختلف تعاليم الديانات السماوية.

4-الأسرة كأحد الآليات الداعمة للقيم الخلقية الجمعوية: أن ما يكتسبه الوالدين من قيم عبر التنشئة الاجتماعية ينعكس بدوره على الأبناء،فالوالدين فالوالدين يستطيعون غرس القيم الخلقية في أذهان أبنائهم تتوافق مع الطبيعة الاجتماعية المعاشة وتجعلهم يميزون بين الخطأ والصواب ،لذلك فالأسرة هي إحدى الآليات المنظمة للسلوك الإنساني، وأحد أهم أدوات التنشئة الاجتماعية ويشير"أبوحوسة"في هذا الصدد من خلال كتابه "دراسات في علم الاجتماع الأسري" إلى أن الأسرة هي مصر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك، وفيها يتلقى الفرد أولى دروس الحياة الاجتماعية وعلى عاتق الأسرة "[18]، وعليه فالأسرة هي بمثابة أولى المراحل المهمة التي تعدل السلوك بما يحمله من قيم نبيلة،فالتكوين الأسري الجيد يسهل الاندماج الاجتماعي لدى الأفراد داخل النسق الاجتماعي ويجعلهم يكتسبون قيما أخرى داعمة لمقوماته الشخصية، ويمكن القول أن الأعمال الخيرية التي يقوم بها الوالدان ترسخ بدورها لدى الأبناء عبر تقليدهم ومرافقتهم الدائمة خلال قيامهم بهذه الأعمال.

5- المرافق التعليمية والتكوينية:هي المرحلة الثانية المنشئة المنظمة للتنشئة الأفراد بعد الأسرة تعد مكملة لما يتلقاه الأفراد من رعاية اجتماعية داخل الوسط الأسري وفي دعم مختلف الاتجاهات والمعايير نحو جانبها الايجابي ومن جانب آخر تصحيح الأفكار والاتجاهات الخاطئة، فالمناخ الجدي في المدرسة والجامعة هي فضاءات يتمم عبرها غرس قيم التطوع وحب الخير وتهذيب النفس.

6-جماعة الرفقة الحسنة:ثمة مجال آخر غير مشابه للأسرة والمدرسة هذا المجال يكون في المجتمع من خلال الجماعة التي ينتمي إليها الأفراد وذلك لوجود مصالح مشتركة وأهداف واحدة ،فانتماء الأفراد للجماعة يجعلهم يعلنون الولاء لها ويتأثرون من خلال قادة الجماعة عبر تلقيهم مجموعة من المهارات والقيم والضوابط الاجتماعية ومن خلالها يستطيع الأفراد الخروج من الدائرة الضيقة والعزلة الاجتماعية إلى فضاء تسوده المرونة والنشاط والتحديث.ويمكن أن نجد أنواعا للجماعات من ذلك؛

النوادي،الجمعيات،الأحزاب،الاتحادات.....الخ. وهذه الجماعات هي ميكانيزمات لبناء نماذج السلوكات وخزان حقيقي للقيم الاجتماعية والدينية.

7-القوانين الوضعية:تعد من الآليات الردعية والمعززة لأخلاقيات العمل الجمعوي والتي توضح الكفايات التي يسير بها التنظيم الجمعوي ونشير بخاصة ما يتعلق بالشق المالي للعمل الجمعوي،أين أصبح هذا الأخير هدفا لتحقيق أغراض شخصية بعيد على الأهداف التي قامت من أجلها رسالة الجمعية،فمن الجمعيات من تنتهك حقوق الفئات الهشة تحت مظلة العمل الجمعوي، وهنا نجد أن تطبيق القواعد القانونية من شأنه أن يقف ضد كل من تسول له نفسه المساس بالمصلحة العامة على حساب المصلحة الشخصية.

8- وسائل الإعلام: توجد آلية أخرى لا يمكن إغفالها لما لها من دور في التأثير على الأفراد والجماعات؛ هي وسائل الإعلام والتي تمثل أحد الدروع الحامية للقيم وتماسك المجتمع، ولعل ذلك ما أشار إليه (هارولد لاسويل Laswel) إلى أن أحد وظائف وسائل الإعلام هو نقل القيم والعادات والتقاليد ونقل اللغة إلى أفراد المجتمع والحفاظ على حضارة البلد، وهو ما يدعمه أيضا (لازالسفلد وموتون) ويقول أن وظيفة وسائل الإعلام هي تقوية الأعراف الاجتماعية من خلال الكشف وفضح أي انحرافات إلى الرأي العام من شانها ان تم استقرار المجتمع [19].

فوسائل الإعلام والاتصال تساهم في تكوين شخصية الفرد اجتماعيا ونفسيا على المدى البعيد من خلال المضامين التي يتعرض لها لذلك فوسائل الإعلام والاتصال" يعتبرها علماء الاجتماع أنها "تحتوي على أدوات للتنشئة الاجتماعية ،فكل نوع من محتوياتها يحدث تنشئة معينة ،فالأخبار تساهم في التنشئة السياسية ،والمضامين التعليمية تساهم في التنشئة التربوية،والمضامين الدينية تساهم في التنشئة الدينية،الخ"[20] وقد تنحوا وسائل الإعلام منحى آخر إلى هدم القيم والمعتقدات وهذا ما يعبر عنه أصحاب التوجه الوظيفي "بالخلل الوظيفي" حينها تصبح وسائل الإعلام خطرا على المجتمعات. لذلك وجب على الجمعيات انتقاء الوسائل الإعلامية التي تخدم رسائلها وتهدف أيضا إلى خدمة الصالح العام.

المحور الثالث:أهم ما نصت عليه المواثيق الأخلاقية العالمية

جاءت هذه المواثيق كرد فعل للعدد الهائل للجمعيات والمنظمات التطوعية في العالم الغربي والعربي وتهدف إلى إرشاد سلوك العاملين في المجال الجمعوي من نشر قيم التسامح والتآخي والعدل ورفع الوعي الاجتماعي والثقافي للأفراد ومن جهة أخرى إلى عامل التدفق المالي الكبير من جهات ومصادر داعمة ولكن أهدافها مجهولة ومن جانب آخر تهدف إلى بروز عوامل العولمة ومختلف آثارها على المجتمعات، وهو ما أشارت إليه الباحثة "أماني قنديل" فعرفت الميثاق الأخلاقي للجمعيات "بأنه نظام أو مدونة لسلوك هذه المنظمات التي تحدد وتوجه وترشد أداء هذه المنظمات في علاقتها بالفئات المستهدفة بعضها البعض وفي علاقتها بالحكومات والمانحين والرأي العام وبما يتفق مع طبيعة المجتمع المدني اللاربحية والطوعية والاستقلالية وذات النفع العام"[21].

وكشفت المراجعة العملية للباحث في أهم المواثيق الغربية والعربية والتي كانت عبارة عن جهود لتشكيل منظومة أخلاقية، لأن غياب الأخلاق داخل العمل الجمعوي من شأنه أن يفتح مجال الفساد الإداري من سرقة واختلاس وغيرها من السلوكات السلبية، وذلك على حساب الفئات الهشة والمحرومة،ومن جهة أخرى يعمل تكريس أخلاقيات العمل الجمعوي على الحفاظ على استقرار الجمعية وبناء صورة حسنة لدى عامة المجتمع.

ومن هذا المنطلق نحاول أن نقدم تصورا في نقاط التلاقي بين مختلف المواثيق والتشريعات العالمية والتي في مجملها ضوابط أخلاقية تحاول أن تؤسس ميثاقا أخلاقيا ينظم الحياة الجمعوية ومن أهم هذه النقاط التي أشارت إليها مختلف المواثيق الغربية والعربية ما يلي:

- الإيمان بالتعددية والتسامح مع الغير ففي هذا العالم تختلف أعراف وتقاليد المجتمعات ودياناته، فاحترام ثقافة الغير واجبة بل كان لزاما منا أن نتعرف على ثقافات غيرنا ونستفيد منها هذا ما يقوى روح التماسك مع الآخرين بعيدا عن كل أشكال صراع الثقافات.

❖ الديمقراطية وحرية التجمع بين الموطنين تحت أهداف معلنة مسبقة تهدف إلى تحقيق الصالح العام،ومبادئ الديمقراطية هي أساس قيام المجتمعات المدنية.ويمكن القول أن حرية الانتماء إلى العمل الجمعوي بعيدا عن كل الضغوطات والممارسات تجعل الأفراد داخل التنظيم يمارسون نشاطاتهم بكل حرية،فهم مخيرون بين الانتماء أو عدم المشاركة خضوعا إلى منطقهم العقلي وتقديرا لذواتهم ودافعهم نحو العمل التطوعي باعتبار أن هذه الحرية قد تتعدى نمطها الحقيقي الممارس إلى أفعال تتنافى مع أعراف الجماعة والمجتمع ومع الديانات السماوية. فيضل الاعتقاد راسخا لدى الأفراد على أن سلوكاتهم صحيحة في ظل غياب أطر تحدد الخلق الجمعوي.

❖ الدافعية نحو المشاركة والانتماء إلى العمل الجمعوي،وهذا الفعل ينبع من شعور الإنسان أنه مسؤول اجتماعيا تجاه المجتمع ويقدم له كل طاقاته وإمكاناته في سبيل تنمية مجتمعه ووصولا إلى نيل الجزاء من الله عزوجل .

❖ إن ممارسة العمل التطوعي يختلف اختلافا كبيرا عن الأعمال التي يقوم بها الأفراد داخل مجال عملهم وفي مؤسساتهم فهم يعملون بهدف تلقي مقابل مادي ومعنوي،أما في العمل الجمعوي فإن الانتماء يكون تطوعيا وغير مجبرين للانتماء دون أي مقابل مادي مع عدم استغلال هذه الأعمال في تحقيق المنفعة الشخصية.

ومن المشكلات التي تواجه العمل الجمعوي اليوم في الجزائر وجود صراعات داخل التنظيم الجمعوي على أساس تغليب المصلحة الفردية بعيدا عن تحقيق المنفعة العامة.

❖ تعمل أخلاقيات العمل الجمعوي على تكريس دور الجمعيات في العمل الإنساني وفعل الخير والشعور بالفئات الهشة ومساعدة الطبقة الهشة والنزول إليها، إذ توجد منظمات تتحايل في وضع أهدافها الحقيقة فتجدها مثلا تُستغل في أعمال تضر بالصالح العام، أو تكون بمثابة داعم لحزب سياسي معين، وهنا نشير إلى ضرورة استقلالية العمل الجمعوي وعدم خضوعه لأي جهات رسمية أو خاصة، فالتمسك بالأهداف الحقيقة يجعل الجمعيات تحافظ على بقائها، وتكسب ثقة المتطوعين واتساع قاعدتها الجماهيرية. وصدق من قال" المنظمة التي تبنى على أساس أخلاقي،يكتب لها النجاح دائما،ومن ثمة يمكن تعميم هذه المقولة على كافة المنظمات والمؤسسات الموجودة في المجتمع"[22].

أن بعض الجمعيات في الوطن العربي جعلت من الدين والسياسة أجندة لأعمالها وأصبحت خاضعة لأطراف حزبية وبصفة مباشرة للتمويل الهادف لخدمة المصالح الحزبية، فتوغُل الجمعيات في العمل السياسي مكنها من الخروج عن أهدافها المسطرة في رسائلها واتخذت مسار "العمل السياسي واستقطاب الموالين لها من خلال خدمات تقدمها للفقراء والقواعد الشعبية (انكشاف الحالة المصرية بعد ثورة يوليوا نموذج مهم لفعاليات نشاط الإسلام السياسي من خلال الجمعيات) "[23]،وهو أيضا ما تجسد فعلا في الجزائر أيام الثمانينيات والتسعينيات أين تم تسييس العمل الجمعوي ،هذا ما أدى بالسلطات إلى إعادة مراجعة قوانين العمل الجمعوي ومنع الجمعيات من ممارسة النشاط السياسي وحل الكثير من الجمعيات في تلك الفترة.

❖ إن من أخلاقيات العمل الجمعوي الشفافية في النشاط الجمعوي،بحيث نجعل الجمهور المراقب والحكم في نفس الوقت، فالإعلام الهادف ونشاطاتنا ومصادر التمويل المختلفة عبر المنابر الإعلامية المختلفة،يجعل من الجمعية تحافظ على بقائها وتكسب ثقة المانحين والمتلقين لدعمها ،وفي هذا الصدد نذكر أنه في بعض الجمعيات

في الجزائر تنشط خارج التنظيم القانوني المعمول به ومع ذلك حققت نجاحات باهرة ورسمت صورة جيدة عن العمل الجمعوي والسبب وراء ذلك هو التشهير لأعمالها ومصادر أموالها عبر مواقع التواصل الاجتماعي،وبذلك انتهجت آلية قوية هي زرع الثقة لدى الجمهور.

❖ الانفتاح على العالم وممارسة العمل الجمعوي غير مرتبط بالحدود الجغرافية باعتبار أهم أدواره الخدمة الإنسانية ففعل الخير يتعدى مجاله من حي إلى آخر ومن قرية إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى وهذا ما نلحظه في الجمعيات الجزائرية كقيامها بنصرة القضايا المصيرية على سبيل الذكر القضية الفلسطينية.

❖ التأكيد على حق الجمعيات في التواصل واستخدام مختلف وسائل الإعلام وتوظيف التكنولوجيات الحديثة قصد الرفع من كفاءاتها وتأكيد التواصل مع الآخرين، ورفع انشغالاتها إلى مختلف السلطات الرسمية،ولهذا تدعو مختلف المواثيق العالمية إلى ضمان حرية التعبير واحترام الرأي الآخر والتدفق الحر للمعلومات وعدم التضييق على الجمعيات في إيصال رسائلها.

❖ قبول فكرة المساءلة العامة مع احترام القوانين التي تنظم العمل الجمعوي بحيث أن كل من ينتمي إلى العمل التطوعي يكون على دراية تامة بمختلف التشريعات التي تخص هذا المجال والمثول أمام القضاء في حالات الاستدعاء والمحاكمة مع توظيف الجمعيات لآليات جديدة أكثر تطورا وتقوية نظم إدارتها في مجال المراقبة والمحاسبة من اجل الحفاظ على المال العام.

ومن الجلي القول بأن الجمعيات اليوم لابد أن تخضع إلى الرقابة والمساءلة من الجهات التي تملك الصلاحية في التدخل، والسبب يعود إلى وجود ممارسات غير مشروعة تتم بالمال العام الممنوح من الدولة أو من الهبات الدولية،المساءلة تفرض على الجمعيات الالتزام بقواعد العمل وممارسة نشاطاتهم وفق الأطر الشرعية ووفق ما تقتضيه قيم وأعراف المجتمع .

ويشكل التمويل الخارجي للجمعيات تهديدا حقيقيا للمجتمع،حيث نجد منظمات دولية خاصة أوربية أو أمريكية تمنح قروضا للجمعيات الراغبة في المساعدات للتوجه نحو العالم،والغريب أن تلك الرؤى رحب البعض بها، وأنكرها وعارضها البعض الآخر،إلا أننا لا نستطيع أن نخفي حقيقة العولمة ونتجاهل خطرها لاجتثاث ما تبقى من موروثات ثقافية،سياسية،اجتماعية واقتصادية "[24].

❖ دراسة الجمعيات للواقع الاجتماعي من خلال تفعيل سبل البحث العلمي عبر القيام بدراسات تشرف على معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

❖ السرية في أداء العمل التطوعي خاصة تلك الأسرار التي تتعلق بمعلومات العملاء أو في حالة رفض المانحين والمساهمين في العمل الخيري عدم الإفصاح عن معلوماتهم وفي الحديث الشريف عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، (...) أحدهم رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه . "[25]

❖ المساواة بين الجميع وإعطاء فرص متساوية للجميع فلا تمييز بين لون وعرق أو إعاقة جسدية أو تفضيل رأي عن آخر وبين رجل وامرأة فيحق للمرأة الانتماء للعمل الجمعوي ،بل قيادة العمل الجمعوي إلا كانت تملك من المؤهلات ما يجعلها تعتلي منبر المسؤولية.

إن الابتعاد عن القيم الخلقية والقيم المرجعية يؤدي إلى وجود الاغتراب وأثناء ممارستنا للعمل الجمعوي نجد أنفسنا عرضة للمشاكل والصراع مع العملاء نتيجة لعدم التزام الأطراف بالمعايير والقيم الاجتماعية التي تحدد السلوك المفضل والواجب إتباعه .ومن الواجب على الممارس الجمعوي" التفرقة بين الحقائق والمعلومات وبين القيم (...)من حيث أن الممارسة تشمل على بعد أخلاقي ولأن الممارس عليه التزام ومسؤوليات أخلاقية عندما يعمل مع العملاء ويجد أن معطيات الموقف (الحقائق) تختلف عن قيمه الخاصة أو مثالياته ،ويجب أن يتعامل مع الموقف والحقائق الموضوعية دون أن يجعل قيمه الخاصة تتدخل في تقيم الموقف في ذالك لأنه لابد وأن يضع في اعتباره أن العميل سوف ينظر إلى آرائه في ضوء اختلافها عن الحقائق كما يراها بقيمه الخاصة "[26].

جدول رقم (01): يوضح أهم المواثيق والأخلاقيات العمل الجمعوي

الرقم	عنوان الميثاق	البلد	السنة
01	ميثاق شرف للعمل التطوعي العربي	السعودية	2014
02	ميثاق الشرف للمنظمات العربية الأخلاقي للمنظمات العربية	القاهرة	2007
03	المبادئ الإرشادية لتشريعات المجتمع المدني العربي	الكويت	2006
04	الميثاق العربي لحقوق الإنسان	تونس	2004
05	الإعلان العربي للشفافية	بيروت	2002
06	الإعلان العربي للشفافية والمساءلة في المنظمات الأهلية العربية	القاهرة	2000
0	المبادئ الإرشادية لتشريعات المجتمع المدني العربي	القاهرة	2000
08	إعلان حرية الجمعيات	الدار البيضاء	2000
09	إعلان حرية الجمعيات في الدول العربية	عمان	1999
10	الإعلان العالمي للتطوع	نيويورك	1985

من إعداد الباحث

المحور الرابع:أهم السمات التي يلتزم بها العضو داخل العمل الجمعوي :

- المظهر اللائق ولا نقصد به الأناقة المبالغ فيها بل لباس نظيف يحترم المقام الموجود فيه بالإضافة إلى سلامة البدن من الناحية التكوينية والصحية.
- القدرة على ضبط النفس والقدرة على تحليل المواقف التي تواجهه.

- الصبر وسعة صدره على تحمل المسؤولية والمشاركة في العمل الجماعي لأنه يتعامل مع مختلف الفئات باختلاف طبعها ومزاجها.
- تنفيذ أوامر رئيس الجمعية مع الحرص على القيام بواجباته الموكل إليه والتي تسعى إلى خدمة المصلحة العامة وفق الشرع والقانون.
- العمل في فريق واحد والتكيف مع الأعضاء في الجمعية .
- اطلاعه الواسع بالمجتمع الذي ينتمي إليه (قيمه ،أعرافه،الحالة الاقتصادية والاجتماعية والصحية ..) وحسن سيرته .
- الموضوعية أثناء ممارسة العمل الجمعوي وعدم تقديم أحكام مسبقة نابعة من ذاتية الممارس الجمعوي بل يجب الحكم على العملاء وفق حقائق يقينية يقف عليها من خلال المقابلة الميدانية أو من خلال تقارير كتابية.
- الحفاظ على السرية وعدم كشف المعلومات والتقارير التي ترد إلى الجمعية خاصة ما يتعلق بالفئات المستهدفة.
- التعود على التأقلم مع الزملاء داخل التنظيم الجمعوي والإيمان بأنهم أطراف فاعلة لنجاح الرسالة الجمعوية.وكذالك هو الأمر مع الجماعات الأخرى أين يجب تقديرهم واحترام آرائهم.
- من صفات العاملين في الميدان التطوعي مجاهدة النفس وتعويدها على عدم حب الرئاسة فإنها مهلكة للنفس الضعيفة مجلبة للرياء والسمعة[27].
- أن يكون لديه انتماء حقيقي وفعال إلى العمل الجمعوي،ما يبرهن ممارسته للأعمال التي كلف بها العضو داخل أو خارج الجماعة،لأن هدفه هو تحقيق الرفاهية للأفراد وتحسين ظروفهم الاجتماعية، "ولا يجب أن يحصل موظفو المنظمات التطوعية وأعضاء مجالس إدارتها على أي مزايا مالية من العمليات التي تقوم بها منظماتهم،وذالك بجانب التعويض الملائم الذين يحصلون عليه مقابل مجهوداتهم"[28].
- أثناء ممارسة العمل الجمعوي لا افرق بين لون وجنس ودين وانتماءات قومية، ونبذ الممارسات العنصرية وهنا لابد من الممارس الجمعوي أن يكون عادلا أيضا في تقديمه مختلف الخدمات.
- الحفاظ على استقرار المجتمع والحرص على معرفة مصادر التبرعات.

و بعد عرضنا لأهم الخصائص والصفات الواجب توافرها في الممارس الجمعوي، تقودنا الدراسة إلى مناقشة عملية الاختيار وانتقاء الأعضاء في العمل الجمعوي لابد أن تشمل هذه العناصر السالفة الذكر وان لم تتوفر كلها فهناك آليات ومهارات يتم غرسها عن طريق التدريب الميداني والتحصيل العلمي.

المحور الخامس :آليات تفعيل أخلاقيات العمل الجمعوي

إن من بين الأسباب التي تدعو إلى ضرورة الالتزام بالخلق الجمعوي هي كبر حجم التنظيم الجمعوي الواحد وزيادة العدد الهائل للجمعيات بحيث أصبح هذا القطاع يلعب دورا مهما في المجتمعات ومكملا للقطاعين العام والخاص، زيادة على حصول الجمعيات على مساعدات مالية عن طريق مختلف المصادر المختلفة ،هذا ما جعل بعض العناصر الدخيلة على العمل الجمعوي تستثمر في المال العام لأغراض شخصية مستغلة غياب الضوابط

المهنية للعمل الجمعوي،ما أعطى صورة نمطية للعمل الجمعوي على أنه بؤرة للفساد المالي ومن بين هذه الآليات والأساليب التي تعمل على تكريس الخلق الجمعوي نجد ما يلي:

- ضرورة الاعتماد على ثقافة التطبيق والتنفيذ وهنا نشير إلا ضرورة اقتران القول بالفعل فلا نكتفي بتعليق المناشير وجمع الكتيبات، ومن بين أسباب فشل الجمعيات وحيادها عن رسائلها ليس في التخطيط وإنما في تنفيذ هده المخططات والبرامج .وأخلاقيات العمل الجمعوي واحدة من الأوليات الواجب تنفيذها والوقوف عل تجسيدها في أرض الواقع.
- ضرورة إقرار خطط وبرامج تدريبية تعمل على تعزيز الأخلاق الجمعوية وبيان وتحديد السلوكات غير المرغوبة من خلال تنظيم أيام دراسية، ملتقيات، محاضرات،ندوات،منشورات تعمل على تعزيز الحس الخلقي لدى أعضاء الجمعيات.
- القيادة الناجحة في العمل الجمعوي ليها تأثير بالغ على الأعضاء في العمل الجمعوي لذلك فإن كان رئيس الجمعية متمسكا بالأسس الأخلاقية بعيدا عن المصلحة الشخصية، فإن هذا ينعكس على سلوكات الأعضاء من خلال حرصه على التوجيه وبيان الصح من الخطأ ويعمل الالتزام الخلقي لدى رئيس الجمعية إلى الرفع من فعالية الأداء الجمعوي وبلوغ الأهداف وفق الخطط المعدة سالفا،لأن الأعضاء في العمل الجمعوي يرون فيه المرجع والمثال لهم وهنا نقول إذا صلح خلق الرئيس صلح معه المرؤوسين وإذا مرض الرئيس أخلاقيا فان العدوى تنتقل إلى الأعضاء.
- الاختيار الحسن للأفراد من ناحية العضوية كمرحلة أولية إلى التدرج في المناصب العليا؛ إن الاختيار الحسن يعطى لنا طاقات وكفاءات تتمتع بخلق إنساني راقي يعود بالضرورة على الأعضاء الآخرين داخل العمل الجمعوي وفي كثير من الأحيان يتعدى هذا الحيز إلى مجال واسع عبر المنابر الإعلامية والفضاءات التي تستغلها الجمعيات في نشر رسائلها.
- اعتماد آلية التحفيز والتكريم للأعضاء الملتزمون بالقيم الخلقية والذي كانوا قد قدموا أعمالا إنسانية والإشادة بهم خلال مختلف الفعاليات والأنشطة حتى يكونوا بمثابة مرجع للآخرين وهذه الآلية أثبتت نجاعتها على العاملين وفي زيادتك كفاءتهم (الترقيات،الايجازات،الشكر والثناء، التكريم...).
- التعاون مع وسائل الإعلام المختلفة من أجل تعزيز أخلاقيات العمل الجمعوي لما لها من دور في إحداث التغير الاجتماعي المقصود.
- تعزيز نظم الاتصال داخل العمل الجمعوي بين الأعضاء واعتماد التنسيق والتشبيك بين مختلف الجمعيات (محلية ،وطنية ،دولية) ،لأن غياب سياسة اتصالية واضحة لدى الجمعية من شانه أن يكون عائقا أمام تعزيز أخلاقيات العمل الجمعوي.
- يمكن لأي جمعية إعداد مسودة أخلاقية تعريفية بمختف الالتزامات التي على الأعضاء احترامها وتوزيعها على الأعضاء أو نشرها على اللوحات الإعلانية أو على موقع الجمعية.

- تكثيف الرقابة الدورية على الجمعيات من خلال تفعيل هيئة تقوم بمراقبة سلوكات الأعضاء خاصة ما تتعلق بالشق المالي والملاحظ أن العمل الجمعوي في البلدان العربية يخضع إلى رقابة السلطة، فتكون استقلالية العمل الجمعوي خاضعة إلى ضوابط تشريعية ورقابة مستمرة تنظر في مختلف التقارير الواردة من التنظيم الجمعوي،وتأتي هذه الرقابة ضمانا للمال العام وعدم انحراف النشاط الجمعوي إلى جهات مجهولة تمس بالأمن القومي.
- يعمل مجلس الإدارة في الجمعية على مراقبة الأعضاء لتصرفاتهم حتى لا تخرج عن النطاق الإنساني المتعارف عليه ويمكن أيضا له من توفير جو امني وأخلاقي من أجل أداء رسالة الجمعية وتعمل الجمعيات على احترام:

– متابعة التقارير الدورية ودراستها بشكل دقيق.–الاحتفاظ بسجلات مالية تفصيلية–تأكيد الرقابة المالية الخارجية – تأكيد مبدأ الشفافية والمساءلة .

خاتمة :

نخلص في الأخير أن العمل الجمعوي هو آلية تطوعية تخرج من ذات الإنسان الذي أنشئ تربويا على العمل الخيري، فهو بهذا يحقق أولوية تتمثل في الإنسان الراغب أصلا في أداء العمل التطوعي، وحتى لا يستشري الفوضى في المجتمع وضع المشرع إطارا تنظيميا فعالا تنشط فيه المنظمة أو الجمعية ، يأخذ بعين الاعتبار الثوابت الوطنية المقررة دستوريا وعندما يكتمل الإطارين (الإنسان .القانون) تتوحد المنهجية الخدماتية، وتصبح أكثر مرونة في تناول القيم الايجابية في المجتمع، فالعمل الجمعوي هو نوع خدماتي مساعد للسلطة صاحبة الضبط العام وفي بعض الأحيان قد تكون بمثابة العين الساهرة للسير المرفق الموجه للخدمات العمومية .

وكلما كان العمل التطوعي ذا فاعلية عامة كلما قرب من تحقيق أهدافه التي نراها كثيرة ولكن أبرزها انجاز شعور الوحدة والتلاحم بين عناصر المجتمع ، إذ ستساعد هاته الوحدة إلى تحقيق الأمن والطمأنينة والسكينة العامة ، لهذا فان نظرتنا للتكفل ليست نظرة سطحية بل هي نظرة عميقة تهدف إلى إيجاد علاج لظاهرة عدم الانتباه أو اللامبالاة، بالآخرين أصحاء أو مرضى...أن التفكير في الآخرين من بُعد إنساني يحمل في طياته أهم البنود التي تميز العمل الجمعوي الذي يسعى جاهدا إلى تحقيق القيم الأخلاقية حينها تغيب المصالح الشخصية لخدمة المصلحة العامة فتندثر المطامع وتحل محلها المطالب لصالح خدمة المجتمع فتزول الأنانية ويسود الإيثار وحب الغير.

المراجع:

1. أحمد عبد الفتاح ناجي(2014) ،**تطوير وتحديث المنظمات التطوعية في العالم النامي**،(ط1) ،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث .

2. أحمد مصطفى خاطر (2009)،**الخدمة الاجتماعية** ، (ب ط)،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث .

3. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2017)،دليل صادر عنها بعنوان "**التخطيط الاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني**" ، من موقعhttps://www.usaid.gov/، تاريخ الزيارة 2017/10/07، الساعة 14:23 .

4. أماني قنديل (2015)،**التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية 2000-2015**،(ب ط)،القاهرة،الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

5. أماني قنديل وسارة بن نفيسة (1994)..**الجمعيات الأهلية في مصر**،(ب ط)،القاهرة ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

6. أماني قنديل(2008) ،**دليل أخلاقيات العمل التطوعي**،(ب ط)،السعودية ، مؤسسة الأميرة العنود الخيرية

7. المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية (ب س) ، " **التمنية المستدامة والإدارة المجتمعية**" (ب ط)،البحرين، المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجمعية العربية للإدارة البيئية .

8. خليل درويش ووائل مسعود (2008)،**مدخل للخدمة الاجتماعية**،(ب ط)،القاهرة ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة .

9. دعاء إبراهيم عبد المجيد،(2015)،**دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابي**ة ،(ط1)،مصر، دار الفكر والقانون .

10. صالح خليل أبو إصبع(2004)،**الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**،(ط5)،عمان ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

11. عبد الله عبد الحميد الخطيب(2010)،**العمل الجماعي التطوعي**،(ب ط)،القاهرة ،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة .

12. علي بن عبد العزيز الراجحي،"**إضاءات من حديث**" من موقع www.saaid.net، تاريخ الزيارة 2017/02/11، السعة 20:29 .

13. عبد المنعم حنفي ،(2000)،**المعجم الشامل للمصطلحات الفلسفية**،(ط3)، القاهرة ،مكتبة مدبولي .

14. عبد الفتاح عثمان ،محمد حسن إسماعيل ،عبد الحليم رضا ،محمد نجيب توفيق (2003)،**مقدمة في الخدمة الاجتماعية** ،(ب ط)،القاهرة ،مكتبة الأنجلوا المصرية.

15. فاطمة علي أبو الحديد ،(2015)،**دور المجتمع المدني في مواجهة الفقر في المناطق العشوائية**،ط1)،القاهرة ،دار المعرفة .

16. مايكل ادواردز، تر: عبد الرحمان عبد القادر شاهين(2015) ،**المجتمع المدني النظرية والممارس**ة،(ط1)، بيروت ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

17. محمد سيد فهمي(2007)،**الخدمة الاجتماعية** ،(ط1)،الإسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

18. محمد عبد الفتاح محمد (2006)، **الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع**،(ب ط)،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث.

19. محمد عبد الفتاح (2006)،**الاتجاهات النظرية في دراسة المنظمات المجتمعية** ،(ب ط)،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث .

20. مراد وهبة (2007)،**معجم المصطلحات الفلسفية** ،(ب ط)، القاهرة ، دار قباء للطباعة للنشر والتوزيع.

21. مي العبد الله (2005)،**الاتصال والديمقراطية** (ط1)،لبنان ،دار النهضة العربية .

22. نورهان منير حسن فهمي(1999)،**القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية** ،(ب ط)،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث.

23. هناء حسني محمد النابلسي(2010)،**دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية**،(ط1)،الأردن ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .

24. وناس يحي(2005)،"**النظام القانوني لتأسيس الجمعيات**" العدد السابع ،ديسمبر،جامعة أدرار ،مجلة الحقيقة.

25. وسام نعمت إبراهيم السعدي (2014)،**تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر**،(ط1) ،الإسكندرية،دار الفكر الجامعي .

الهوامش :

[1]– عبد المنعم حنفي ،(2000) ، **المعجم الشامل للمصطلحات الفلسفية** ،ط3، القاهرة ،مكتبة مدبولي ، ص. 31.

[2]– مايكل ادواردز تر: عبد الرحمان عبد القادر شاهين ،(2015) ،**المجتمع المدني النظرية والممارسة**،ط1، بيروت ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص. 183.

[3]– مراد وهبة،(2007)،**معجم المصطلحات الفلسفية**،ب ط ،القاهرة ، دار قباء للطباعة للنشر والتوزيع، ص.506.

[4]–محمد سيد فهمي ،(2007)،**الخدمة الاجتماعية** ،ط 1،الإسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،ص .43-44.

[5]–أحمد عبد الفتاح ناجي ،(2014)، **تطوير وتحديث المنظمات التطوعية في العالم النامي** ،ط1 ، الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث ،ص. 366.

[6]–الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دليل صادر عنها بعنوان "**التخطيط الاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني**"، من موقعhttps://www.usaid.gov/ تاريخ 07/10/2017،على الساعة 14:23 ، ص.19.

[7]– دعاء إبراهيم عبد المجيد ،(2015)،**دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية** ،ط1 ،مصر، دار الفكر والقانون، ص. 21.

[8]– عبد الله عبد الحميد لخطيب،(2010) ،**العمل الجماعي التطوعي** ،ب ط ، القاهرة ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة،ص.335.

[9]– المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية ،(ب س)،" **التمنية المستدامة والإدارة المجتمعية**" ،ب ط،البحرين ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجمعية العربية للإدارة البيئية،ص .169.

[10]–فاطمة علي أبو الحديد ،(2015)،**دور المجتمع المدني في مواجهة الفقر في المناطق العشوائية** ،ط1،القاهرة ،دار المعرفة ،ص.39.

[11]– محمد عبد الفتاح محمد ،(2006)،**الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع** ،ب ط،الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ، ص،20.19.

[12]–عبد الفتاح عثمان وآخرون،(2003)،**مقدمة في الخدمة الاجتماعية** ،ب ط ،القاهرة ، مكتبة الأنجلوا المصرية ،ص.135.

[13]– وسام نعمت إبراهيم السعدي،(2014)،**تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر**،ط1 ، الإسكندرية،دار الفكر الجامعي ،ص. 16 .

[14]– نورهان منير حسن فهمي ،(1999)،**القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية** ،ب ط ،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث،ص .19.

[15]–أماني قنديل وآخرون،(1994)،**الجمعيات الأهلية في مصر** ،ب ط ،القاهرة ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،ص .31.

[16]–خليل درويش وآخرون،(2008)، **مدخل للخدمة الاجتماعية**،ب ط ، القاهرة ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، ص .14.

[17]–نورهان منير حسن فهمي ،مرجع سابق، ص .142.

[18]–هناء حسني محمد النابلسي،(2010)،**دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية**،ط1 ،الأردن،:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،ص.66.65.

[19]–صالح خليل أبو إصبع،(2004)،**الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**،ط5 ،عمان،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ص.204،(بالتصرف).

[20]– مي العبد الله ،(2015)،**الاتصال والديمقراطية** ،ط1 ، لبنان ،دار النهضة العربية ، ص. 213.

[21]– أماني قنديل ،(2008)،**دليل أخلاقيات العمل التطوعي**،ب ط ،السعودية، مؤسسة الأميرة العنود الخيرية ،ص 17.

[22]–أحمد عبد الفتاح ناجي ،مرجع سابق ، ص. 268.

[23]–أماني قنديل،(2015)، **التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية 2000-2015**،ب ط،القاهرة،الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،ص.44 .

[24]– أحمد عبد الفتاح ناجي ،مرجع سابق ، ص ،130.

[25]– علي بن عبد العزيز الراجحي،"**إضاءات من حديث**" من موقع www.saaid.net تاريخ الزيارة 2017/02/11 ،الساعة 20:29

[26]– أحمد مصطفى خاطر،(2009)،**الخدمة الاجتماعية – نظرة تاريخية ،مناهج الممارسة ،المجالات–**،بط،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث ، ص .122.

[27]–وناس يحي،(2005)،"**تطور النظام القانوني لتأسيس الجمعيات**"،العدد السابع ،ديسمبر،جامعة أدرار،مجلة الحقيقة ، ص.184.

[28]–محمد عبد الفتاح،(2006)،**الاتجاهات النظرية في دراسة المنظمات المجتمعية**، ب ط ،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث،ص.96.